

Distr.: General  
20 January 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

### الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دروبنيك ..... (كرواتيا)

### المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-19044 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

**البند ٥٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/71/315 و A/71/321 و A/71/352 و A/71/355 و A/71/364 و A/71/392)**

١ - السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): تكلم بشأن نقطة نظام، فقال إن الترجمة الشفوية للبيان الذي أدلى به في الجلسة السابقة تضمنت بعض الأخطاء الفادحة. وقال إنه رغم تقديره العميق للجهود الدؤوبة المترجمين الشفويين، ينبغي لهم إبداء المزيد من العناية للإعراب بدقة عما يرد في البيانات، لا سيما وأن الوفود توفر لهم نسخا مسبقة من تلك البيانات.

٢ - السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): تكلمت باسم مجموعة الدول العربية، فقالت إن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد الخطير لأعمال العنف والأعمال الاستفزازية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الفلسطينيين. وبذلك تستمر إسرائيل في انتهاك القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومضت المندوبة قائلة إن أعمال توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية استمرت بلا هوادة. وتمثل محاولات السلطة القائمة بالاحتلال للتهويد والتطهير العرقي في الأرض الفلسطينية المحتلة تهديدا خطيرا لعملية السلام والحل القائم على وجود دولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٣ - ومنذ قرابة نصف قرن، ترتكب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عددا لا يحصى من الأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني. وهي تواصل استخدام القوة الفتاكة

وغير المتناسبة ضد الفلسطينيين واحتجاز الآلاف منهم وتعذيبهم واستغلالهم، بمن فيهم النساء والأطفال. وما فتئ الشعب الفلسطيني الأعزل يزرع بين مطرقة الاحتلال وسندان العجز الدولي. وأشارت المتكلمة إلى أن أعمال الإرهاب الإسرائيلية، التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ما فتئت تزداد؛ ويجب إدانة هذه الجرائم ومساءلة مرتكبيها، خشية أن يؤدي استمرار الإفلات من العقاب إلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة.

٤ - وأشارت المندوبة إلى أن التدايعات المدمرة للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ ١٠ سنوات تشمل الفقر المدقع والانهيار الاقتصادي وتفشي البطالة، خاصة بين الشباب. علاوة على ذلك، فإن القيود التعسفية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل في الضفة الغربية تعيق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكانها. وهناك توافق دولي في الآراء على أن المستوطنات الإسرائيلية تتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي وتشكل عقبة أساسية أمام تحقيق تسوية عادلة وفق حل الدولتين.

٥ - وأعربت المندوبة عن ترحيب المجموعة العربية بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفقا لإطار زمني محدد وتمشيا مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، فضلا عن إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس.

٦ - وبعد نصف قرن من الماطلة وانعدام الإرادة السياسية وعرقلة مساعي الفلسطينيين لممارسة حقوقهم - مما يؤجج نيران العنف والإرهاب - تأمل المجموعة العربية أن يكون عام ٢٠١٧ هو العام الذي يرغب فيه المجتمع الدولي إسرائيل على إنهاء سياساتها ومشاريعها الاستيطانية التوسعية، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وتنفيذ حل الدولتين. وقالت إن المجموعة العربية ترحب بالقرار الذي اتخذته منظمة

دعا السلطات الإسرائيلية إلى وقف إنشاء وتوسيع المستوطنات، بوسائل من قبيل تطوير المترهات؛ ووقف إضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية؛ والامتناع عن دعم مبادرات منظمات المستوطنين الرامية إلى الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية والإجلاء القسري للسكان الفلسطينيين منها. ومضى المتكلم قائلًا إنه يجب على السلطات الإسرائيلية أن تكف عن التخطيط التمييزي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإنفاذ القانون دون تمييز، بما في ذلك بشأن المستوطنين الذين يرتكبون أعمال عنف ضد الفلسطينيين.

٩ - وقال إن المحاولات الرامية إلى محو الطابع العربي والتكوين الديمغرافي للقدس ولانتهاك حرمة المواقع الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم المقدسي الشريف، تشكل تهديدًا خاصًا. ومع ذلك، تواصل إسرائيل تأجيج مشاعر العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم من خلال التصعيد الخطير لخطواتها غير القانونية الرامية إلى تهويد القدس وتقسيمها زمنيًا ومكانيًا. وأكد المتكلم أن أي قوانين ترمي إلى إقرار هذه الأعمال هي قوانين لاغية وباطلة. وأعرب المندوب عن إدانة قطر لجميع الاعتداءات على المصلين في المسجد الأقصى باعتبارها انتهاكات لحقهم في العبادة بحرية.

١٠ - وقال المندوب إن الحصار المستمر المفروض على قطاع غزة قوض الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الإقليم وهدد آفاقه الاقتصادية وتوافر الخدمات الأساسية فيه. والقيود المفروضة على حرية التنقل، خاصة في الحالات التي تتطلب رعاية طبية، تبعث على القلق. وبالتالي، فإن الحصار يفاقم من المأساة التي خلفها العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

١١ - وأضاف المتكلم قائلًا إن هناك تناميًا في الشعور العام باليأس والإحباط نتيجة لنصف قرن من الاحتلال الإسرائيلي

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والذي أعلنت فيه القدس تراثًا إسلاميًا، بوصفه خطوة هامة نحو التمسك بالحقوق الفلسطينية.

٧ - وستواصل المجموعة العربية تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في صموده ودفاعه عن أرضه ومقدساته وتصديه لجميع الانتهاكات الإسرائيلية. وقالت المندوبة إن المجموعة تدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بجميع الاتفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وقعت عليها، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)؛ وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية وبقيّة الأراضي العربية؛ والانسحاب لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتقدم نحو تنفيذ حل الدولتين، وفقا لمبادرة السلام العربية؛ ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني، بما يمكنه من إقامة دولته وعاصمتها القدس.

٨ - السيد الحمادي (قطر): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب في الأراضي التي تحتلها إسرائيل تشمل الاستخدام العشوائي للقوة، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين للفلسطينيين، وتدابير العقاب الجماعي، في انتهاك لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم السلطات الإسرائيلية جدار الفصل لعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية، واستغلال مواردها الطبيعية، وخنق الاقتصاد الفلسطيني. وأشار المندوب إلى أن أكبر التهديدات لعملية السلام في الشرق الأوسط يتمثل في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل. وفي ذلك الصدد، فإن تقرير الأمين العام عن المستوطنات الإسرائيلية

بالاحتلال لا تزال ترفض التعاون مع اللجنة الخاصة، حيث تمنعها من إجراء المشاورات مع السلطات المختصة ومن الوصول إلى الأراضي المحتلة لمقابلة الضحايا.

١٥ - وأعرب المتكلم عن إدانة حكومة بلده لاستمرار بناء المستوطنات وتوسيعها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في الجولان السوري. وقال إن جميع هذه التدابير غير القانونية يجب أن تتوقف فوراً، إذ أنها تشكل عقبة رئيسية أمام السلام بتهديدها المباشر لإمكانية تطبيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأوضح المتكلم أن طائفة الانتهاكات المنهجية تشمل استغلال الموارد الطبيعية، وهدم المنازل، والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، وإعاقة وصول المساعدة الإنسانية، والهجمات ضد العاملين في المجال الطبي، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وخصوصاً المسجد الأقصى. علاوة على ذلك، يمثل الحصار البري والبحري المستمر على قطاع غزة شكلاً من أشكال العقاب الجماعي وبالتالي فهو يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وينبغي إنهاء ذلك الحصار غير القانوني وإعادة فتح جميع المعابر، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

١٦ - وقال المندوب إن السودان يشجب السياسات الإسرائيلية غير القانونية والتمييزية في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك وجود القواعد العسكرية داخل المناطق السكنية وحولها والتصريحات الأخيرة بأن إسرائيل ستمارس سيادتها على الجولان السوري المحتل، بما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة. وقال إن وفد بلده يدعو السلطات الإسرائيلية إلى الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأردف المندوب

والركود في عملية السلام. علاوة على ذلك، يؤدي انعدام المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكب إلى تغذية دوامة العنف وتقويض آفاق السلام. إذ لا بد من إدانة جميع الجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الفلسطينيين. ويجب تحميل إسرائيل المسؤولية المباشرة عن تلك الجرائم، وتقديم الجناة إلى العدالة.

١٢ - وأعرب المندوب عن رفض وفد بلده للممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الجولان العربي السوري المحتل، من قبيل إنشاء المستوطنات غير المشروعة، ومحاولات تغيير التكوين الديمغرافي للإقليم وطابعه المادي، والاستيلاء على موارده الطبيعية. وقال إن قرار السلطة القائمة بالاحتلال فرض ولايتها القضائية وإدارتها على الجولان أمر لاغٍ وباطل.

١٣ - ومضى المتكلم قائلاً إنه لا بد من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ويجب تهيئة الشروط المواتية للتوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل، على أساس حل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، بهدف ضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعودته إلى وطنه. ومن ثم دعا المندوب إلى التعجيل بتنفيذ جميع القرارات والاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وفي ذلك الصدد، ينبغي توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

١٤ - السيد صالح (السودان): قال إن التحقيق الذي أجرته اللجنة الخاصة عكس صورة سلبية تفصيلية عن حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة فيما يتعلق بتصاعد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والأزمة الإنسانية في قطاع غزة. ومضى المندوب قائلاً إن السلطة القائمة

١٩ - وأشارت المتكلمة إلى أن إسرائيل اعتقلت ٧٠٠٠ فلسطيني ووضعت ٧٠٠ منهم رهن الاحتجاز الإداري، ومن بينهم ٣٤٠ طفلاً. ولقد سقط أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٣ سنة بسلاح الشرطة الإسرائيلية في عام ٢٠١٦. ويصعب التوفيق بين حديث الحكومة الإسرائيلية عن الأمن مع اعتقالها واسعة النطاق للأطفال الفلسطينيين وتخطيها لآمالهم.

٢٠ - والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة الذي يدخل عامه العاشر يظل يحدث آثاراً مأساوية. وقد حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أن قطاع غزة لن يكون صالحاً للسكنى بحلول عام ٢٠٢٠ إذا استمرت الأوضاع في التدهور. ومن الواضح أن إسرائيل لم تكف. يمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في الحياة سوى بمصادرة أملاكه أو بطرد الفلسطينيين من منازلهم أو برعاية تسلط المستوطنين؛ فهي قد مضت إلى حد حرمان الموتى الفلسطينيين من الحق في مراسم دفن لائقة.

٢١ - وقالت المندوبة إن إسرائيل فرضت قيوداً صارمة على جموع المصلين الراغبين في الصلاة في المسجد الأقصى أو في كنيسة القيامة في القدس، وهي المدينة العزيزة في قلوب جميع معتنقي الديانات التوحيدية. وفي ذلك الصدد، كررت المتكلمة التأكيد على ضرورة احترام الطابع التاريخي لمعالم المدينة حسبما ورد في القرار الذي اتخذته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقالت إن لبنان يؤيد المبادرة الفرنسية والمبادرة المصرية لإحياء محادثات السلام بغية إنهاء الاحتلال في أسرع وقت، وفقاً لمبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة. ودعت المتكلمة المجتمع الدولي إلى حماية الشعب الفلسطيني.

٢٢ - السيد غوميندي (موزامبيق): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء عدم حدوث تحسن في أوضاع حقوق

قائلاً إن الوقت قد حان لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي دخل عامه الخمسين والذي جلب الكثير من المعاناة للشعب الفلسطيني وشكل أحد أكبر عوامل عدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي الختام، كرر المندوب تأكيد التزام السودان الذي لا يتزعزع بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية التي تتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية.

١٧ - السيدة زيادة (لبنان): قالت إن على المجتمع الدولي مساعدة الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، والنهوض باقتصاده، واستعادة سيادته على موارده الطبيعية. وتساءلت المندوبة عما تريده إسرائيل من احتلالها غير القانوني لفلسطين. ومضت المندوبة قائلة إن استمرار الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى يشكل تحدياً صارخاً للرغبة في إقامة علاقات بين البلدان على أساس المساواة والعدالة وسيادة القانون.

١٨ - وأشارت المندوبة إلى أن إسرائيل تستمر في بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة، رغم الإجماع الدولي على إدانة سياساتها التوسعية. ووفقاً للإحصائيات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في الأسبوعين الأولين من شهر أيلول/سبتمبر، تم تقديم خطط لبناء ٤٦٣ وحدة في أربع مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى ١٠٠٠ وحدة في القدس الشرقية و ٧٣٥ وحدة في الضفة الغربية جرى إقرارها في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس الماضيين. وقالت إن تلك التطورات تؤكد أن أرض دولة فلسطين تنقص وأن إسرائيل تتخذ مسارا يبعدها عن عملية السلام.

الأرض وبالنظر إلى عواقبها على السلام والأمن والاستقرار والتنمية. وأشار المتكلم إلى أن إنهاء الاحتلال أمر في مصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

٢٥ - وفيما يتعلق بأوضاع السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، لا سيما النساء والأطفال، دعا المتكلم إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السجناء الفلسطينيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وقال إنه ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تقوم بالتنفيذ الفوري والكامل لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات.

٢٦ - ومضى المندوب قائلا إن استمرار هدم المنازل الفلسطينية والمباني المقدمة إلى الفلسطينيين في شكل مساعدة إنسانية أمر يدعو إلى القلق بوجه خاص. علاوة على ذلك، فإن السكان البدو في المنطقة جيم قد تحملوا وطأة عمليات الهدم والنقل القسري، وهي ممارسات يبدو أنها تستهدف إزالة المجتمع البدوي قسرا من تلك المنطقة. وأعرب المتكلم عن قلق وفد بلده إزاء ارتفاع عدد حالات عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وأنه يناشد السلطات الإسرائيلية اتخاذ إجراءات ضد الجناة. ويدين وفد بلده أيضا بأشد العبارات الممكنة رفض السلطات الإسرائيلية الإفراج عن جثث الفلسطينيين الذين قُتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية، وأنه يدعو إلى الإفراج الفوري عن الجثث بغية تمكين الأسر من دفن أحبائهم بما يتمشى مع دينها وتقاليدها. علاوة على ذلك، شدد المتكلم على ضرورة قيام إسرائيل بإنهاء الحصار غير القانوني على غزة، الذي أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية هناك.

٢٧ - وأضاف المندوب قائلا إن النساء والفتيات في فلسطين يتعرضن لظروف مهينة، حيث يكتنف الخوف

الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب نتيجة لاستمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات، وهدم المنازل، واستغلال الموارد الطبيعية، وتصعيد ممارساتها العنيفة ضد السكان المحليين، في انتهاك للقانون الدولي. ومضى المندوب قائلا إن إسرائيل، بحرماتها الشعب الفلسطيني من حقه في التنمية، ظلت تحول دون تحقيق طموحاته في الرفاه والحرية. وعلى وجه الخصوص، يؤدي التدمير المستمر للبنية التحتية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى زيادة أعداد المشردين واللاجئين ويشكل عقبة رئيسية أمام تطبيق حل الدولتين وأمام فرص تحقيق السلام والاستقرار الدائمين على الصعيد الإقليمي. وبالتالي، فإن حكومة بلده تشجع إسرائيل على التعاون مع اللجنة الخاصة.

٢٣ - وقال المندوب إن موزامبيق تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى سلام يقوم على التفاوض. وهي تدعو الأطراف المعنية إلى بذل قصارى الجهود للتوصل إلى حل سياسي مستدام، وتدعو المجتمع الدولي إلى القيام بإجراءات ملموسة دعما لتلك الجهود. وختاماً، أعرب المندوب عن دعم حكومة بلده للتوصيات الأخيرة للجنة الرباعية من أجل إحياء عملية السلام وأنها تأمل في أن تقبل إسرائيل وفلسطين بتلك التوصيات وأن تقوموا بتنفيذها.

٢٤ - السيد مينيلي (جنوب أفريقيا): قال إنه إزاء التوتر المتصاعد وموجات العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية قد قادت إلى تجزؤ الضفة الغربية وتظل تشكل تهديدا لمقومات وجود دولة فلسطينية. واستطرد المندوب قائلا إن غزة تظل تحت الحصار، مع تدهور الأوضاع الإنسانية سريعا فيها. وقال إن وفد بلده يدين جميع أعمال العنف ويحث الدول الأعضاء على توجيه الطرفين صوب التوصل إلى حل دائم للتراث، بالنظر إلى أن الحالة وصلت مرحلة غير قابلة للاستمرار على

الوحدة، بهدف تحقيق السلام الدائم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بتحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. وأوضحت أن تلك الرؤية تتطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل تركيا دعم الأشقاء الفلسطينيين في سعيهم إلى تحقيق هدف العيش في سلام ورخاء وكرامة.

٣٠ - السيد إسلام (بنغلاديش): قال إن اللجنة الخاصة حُرمت، مرة أخرى، من إمكانية التشاور مع السلطات الإسرائيلية المعنية ومن الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال المندوب إنه على الرغم من التحدي المتكرر من جانب إسرائيل، فإن وفد بلده يأمل في أن تغير السلطات الإسرائيلية مسلكها وأن تأخذ توصيات اللجنة الخاصة بعين الاعتبار. وأشار المتكلم إلى أن اللجنة الخاصة تؤدي غرضا حاسم الأهمية بإبقاء قضية الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الصدارة وتحظى بالأهمية في خضم العديد من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

٣١ - وقال المندوب إن المستوطنات الإسرائيلية والجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية أمران يمثلان أفدح رموز الاحتلال الإسرائيلي ويشكلان أكبر تهديد لإمكانية استمرار الحل القائم على وجود دولتين. فالمستوطنات التي أعلنتها محكمة العدل الدولية غير قانونية تواصل التعدي على الأرض الفلسطينية، مما يؤدي إلى تشريد السكان والمجتمعات المحلية وتعطيل سبل عيشهم وأساليب حياتهم التقليدية. وللأسف، تواصل السلطات الإسرائيلية السماح للمستوطنين بارتكاب أعمال عنف عشوائية ضد الفلسطينيين في مناجاة من العقاب،

والعجز حياتهم اليومية. ويجب أن تولي اللجنة الخاصة الاهتمام الضروري للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لأولئك النساء والفتيات. وفي الختام، كرر المتكلم التأكيد على أن المفاوضات الشاملة وغير المشروطة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي هي السبيل الوحيد لبلوغ سلام حقيقي ودائم بين إسرائيل وفلسطين وتعزيز السلام والأمن الإقليميين.

٢٨ - السيدة أوزغور (تركيا): قالت إن بلدها لا يزال ملتزما بتهيئة بيئة سلمية وآمنة ومستقرة وشاملة وديمقراطية تُحترم فيها حقوق الإنسان والحريات في المنطقة. ومضت المندوبة قائلة إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يظل يقوض احتمال تهيئة تلك البيئة وتحقيق السلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبعد مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الإسرائيلي، لا يزال الفلسطينيون محرومين من حقوقهم في الحياة اللائقة والاحترام والحرية. ويستمر التوسع في الاستيطان بالرغم من الإدانة الدولية، ويؤدي الإفلات من العقاب إلى تزايد عنف المستوطنين، مما يمنع بدوره السكان الفلسطينيين المتضررين من التمتع بطائفة من حقوق الإنسان الأخرى. وقالت المتكلمة إن المحاولات الرامية إلى تقويض حرمة الأماكن المقدسة والوضع التاريخي للحرم المقدسي الشريف تؤدي أيضا إلى تصعيد التوتر. ويجب أن تكون هناك مساهمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب التمسك بسيادة القانون. ويؤدي التقاعس من جانب المجتمع الدولي إلى تفاقم المعاناة الفلسطينية وإلى حدوث عواقب مؤسفة بالنسبة للمنطقة وما يتجاوزها.

٢٩ - وأشارت المندوبة إلى أنه بغية التغلب على المأزق السياسي الحالي، ينبغي أن تتاح للفلسطينيين إمكانية الجلوس إلى طاولة المفاوضات بوصفهم دولة فلسطين، على قدم المساواة مع إسرائيل، والتعبير عن مطالبهم المشروعة في

وغيرها من آليات وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة للتوعية دوليا بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعواقب الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال غير القانوني لمدة نصف قرن من الزمان.

٣٤ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يأسف بشدة لأن النظام الإسرائيلي قد منع اللجنة الخاصة مرة أخرى من الوصول إلى الأراضي المحتلة تمشيا مع ولايتها. وأعرب المندوب عن قلق بلده إزاء تصاعد عنف النظام ضد سكان الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ واستغلاله الموارد الطبيعية الفلسطينية؛ والأزمة الإنسانية الفادحة في قطاع غزة الذي يظل هدفا للحصار والاعتداءات العسكرية المتتالية. وقال إن ذلك الحصار، الذي دخل عامه العاشر للتو، يجب أن يرفع، ويجب فتح جميع المعابر فوراً وبدون شروط. علاوة على ذلك، فإن جميع تدابير العقاب الجماعي، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل عبر الأرض الفلسطينية المحتلة، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة، وإغلاق المدن، وحالات التأخير في إعادة جثث القتلى لدفنها، يجب أن تنتهي.

٣٥ - وتشكل جميع تلك الممارسات انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، ومختلف قرارات الأمم المتحدة، ويبلغ ما يترتب على ذلك من انتهاك لطائفة من حقوق الإنسان مبلغ جريمة الحرب بموجب القانون الدولي الإنساني. وأردف قائلاً إن تلك الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المنهجية، بما في ذلك هدم المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، هي أعمال غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف. وأضاف المندوب قائلاً إن العنف المتصل الذي يرتكبه المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون في المواقع الدينية الحساسة، لا سيما في المسجد الأقصى، وانعدام

في حين يواصل الأفراد والكيانات الانخراط في الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة. إضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل استخدام القوة المفرطة، وهو ما يمثل جريمة خطيرة بموجب القانون الجنائي الدولي وانتهاكا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وأشار المتكلم إلى أن الهجمات العشوائية ضد المرافق والمركبات الطبية تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً.

٣٢ - وأعرب المتكلم عن أسفه للمعاملة المهينة واللاإنسانية في كثير من الأحيان التي يتعرض لها المحتجزون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، والانعدام شبه الكامل لفرص وصولهم إلى العدالة، وكذلك رفض إسرائيل إعادة جثث الفلسطينيين القتلى إلى أسرهم لدفنها. وقال إن الحصار البري والبحري لغزة، الذي دخل عامه العاشر، يمثل مظهراً شنيعاً من مظاهر العقاب الجماعي للميوني شخص. وأشار المتكلم إلى أن تعطيل وصول المساعدة الإنسانية أحياناً وغيرها من المنافع الأساسية الأخرى جعل من غزة منطقة غير صالحة للسكنى تقريباً. وبالتالي تحت بنغلاديش المجتمع الدولي على حمل إسرائيل على رفع ذلك الحصار غير المبرر فوراً.

٣٣ - وقال المتكلم إنه يجب على مجلس الأمن التصرف بشكل حاسم للسعي إلى إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للأزمة التي طال أمدها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية الحقيقية للمضي قدماً صوب تلك الحلول غائبة أساساً. ومضى المتكلم قائلاً إنه، بغية حشد الإرادة السياسية الكافية، تؤيد بنغلاديش اقتراح إعلان سنة ٢٠١٧ بوصفها السنة الدولية لإنهاء الاحتلال، وذلك بمناسبة مرور ٥٠ سنة على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقال إن بلده سيواصل دعم عمل اللجنة الخاصة

أنشطة الاحتلال التوسعية العدوانية التي تنفذها إسرائيل والدعم الثابت من الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات ذلك البلد، وهي تدعي القيام على نحو منافق بدور محكم السلام. واستطرد المتكلم قائلاً إنه ينبغي لهذين البلدين الكف عن ممارسة إرهاب الدولة ومعالجة عملية السلام بطريقة آمنة. وأعرب المتكلم عن تأييد وفد بلده للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل أعمال حقه المشروع في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ويسعى إلى تحقيق تسوية سلمية ونزيهة لقضية الشرق الأوسط لصالح جميع الشعوب العربية.

٣٨ - السيد الأطلسي (المغرب): قال إن تقرير اللجنة الخاصة أشار إلى تصاعد العنف منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وطوال عام ٢٠١٦، وإن كان ذلك بشكل أقل حدة. ومضى المندوب قائلاً إن الفترة المشمولة بالتقرير كانت الأكثر دموية منذ انتهاء الانتفاضة الثانية. فقد ازداد إغلاق المعابر الحدودية، بما في ذلك المعابر في القدس الشرقية، وكذلك أنشطة الاستيطان، وهدم المنازل، وغير ذلك من الممارسات الإسرائيلية، مما أدى إلى تنامي الشعور باليأس والإحباط لدى الفلسطينيين، الأمر الذي يغذي دوامة العنف ويقوض السلام والأمن. وقال المتكلم إن حكومة بلده عبرت، في بيانها أمام المحافل الدولية، عن معارضتها القوية للعنف والظلم في حق الشعب الفلسطيني. ويأسف المغرب لتوسع إسرائيل في سياساتها الاستيطانية وغيرها من الممارسات التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتقوض مساعي استئناف المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة على أساس حل الدولتين.

٣٩ - وقال المندوب إنه يجب على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية الكاملة عن إيجاد مخرج من حالة الجمود السائدة منذ انتهاء المفاوضات، الأمر الذي تسبب في العنف وتردي

المساءلة في النظام القضائي، قد أدت إلى تفاقم الأوضاع على الأرض. إن الاحتلال الإسرائيلي البغيض، الذي يظل يشكل أحد أكثر العوامل المزعزعة للاستقرار والمهددة للسلام والأمن الدوليين، يجب أن ينتهي.

٣٦ - وفيما يتعلق بالجلولان السوري، قال المندوب إن حكومة بلده تؤكد من جديد أن جميع الأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، بما في ذلك الاستمرار في نشر الألغام الأرضية، ووجود قواعد جيش النظام الإسرائيلي في المناطق السورية السكنية والمدنية وفيما حولها، وبناء وتوسيع المستوطنات، وفرض منهج ونظام تعليمي جديدين على السوريين، تشكل انتهاكا صريحا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واتفاقية جنيف الرابعة. واستطرد المندوب قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تحت المجتمع الدولي على الضغط على النظام الإسرائيلي للانسحاب الكامل من الجلولان السوري المحتل. وفي الختام، شدد المندوب على الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة، وأكد من جديد دعم حكومة بلده الثابت للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع من أجل إنهاء الاحتلال وممارسة حقه في تقرير المصير.

٣٧ - السيد باك تشول جين (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن المجتمع الدولي ظل يعمل على مدى أكثر من نصف قرن لحل نزاع الشرق الأوسط الذي نشب نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٤٨. واستطرد المندوب قائلاً إن الرغبة الجماعية لحل قضية فلسطين في أسرع وقت ممكن قد تم التأكيد عليها في مختلف قرارات الأمم المتحدة، وفي مؤتمر القمة الطارئ الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز. ومع ذلك، فإن آفاق السلام تبدو قائمة، حيث يعزى ذلك بقدر كبير إلى

والاحتجاز الإداري (بما في ذلك احتجاز الأطفال)، والاستخدام المفرط للقوة، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وهدم المنازل، والنقل القسري لمجتمعات البدو والرعاة في الضفة الغربية، تؤدي إلى تفاقم تلك الحالة وتهدد بقاء الحل القائم على وجود دولتين. وقالت إن اللوائح الجديدة المتعلقة باستخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية، وهو ما يذكر بصورة قائمة بالممارسات الخرقاء لقوات الاحتلال، تتعارض مع القانون الدولي. علاوة على ذلك، تتعرض منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومدارسها للهجمات بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والذخائر الأخرى. والزيادة الهائلة في معدل احتجاز الفلسطينيين بتهمة التحريض في وسائط التواصل الاجتماعي قد عمقت الشعور بالخوف لدى الشعب الفلسطيني. وتلك القيود على حرية التعبير لا يمكن أن تولد سوى المزيد من العنف.

٤٢ - وقالت المندوبة إن الحصار غير القانوني على غزة يعيق بشكل خطير جهود إعادة البناء. ويظل زهاء ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني مشردين بعد سنتين من توقف الأعمال العدائية، ويعتمد جميع السكان على المعونة، ويعانون من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكرار دورات النزاع قد أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح، وصدمات نفسية، وأضرار جسيمة للهياكل الأساسية، مما يقوض بشدة إمكانية تقديم الخدمات الأساسية. وفي المستقبل القريب، فإن قطاع غزة المحاصر سيصبح غير صالح للسكنى إطلاقاً. ومضت المندوبة قائلة إن القيود المفروضة، وعمليات التشريد القسري، وأعمال هدم المنازل، التي تنفذها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتسبب أيضاً في تفاقم اليأس وانعدام الأمن بين الفلسطينيين.

الأوضاع. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ زمام المبادرة لإقناع الفلسطينيين والإسرائيليين بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وينبغي مواصلة المفاوضات بحسن نية واتباع جدول زمني محدد بغية استعادة الثقة بين الطرفين وإرساء الأسس من أجل إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام ووثام، تمسها مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وأضاف قائلاً إن بلده يرحب لذلك بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال والحفاظ على حل الدولتين، المهتد في ذاته بسبب سياسات الاستيطان. وقال المندوب إن المغرب يواصل تأييده لمبادرة السلام العربية، التي جسدت موقفه إزاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وحددت إطاراً واضحاً لتحقيق السلام من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٤٠ - السيدة سيد (باكستان): قالت إن إسرائيل دأبت على رفض التعاون مع اللجنة الخاصة وعلى منع وصول الهيئات الدولية من أجل التحقيق والتحقق من الحالة على الأرض. ولا يزال المدنيون الفلسطينيون الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، يعانون من القمع الوحشي. وأشارت المندوبة إلى أن القيود المفروضة على حرية الفلسطينيين، والتحرش الذي يقوم به المستوطنون الإسرائيليون، والإرهاب والاستفزاز داخل حرم المسجد الأقصى وما حوله وغيره من الأماكن المقدسة الأخرى، والآفاق القائمة للتوصل إلى اتفاق سلام تفاوضي شامل، جميعها عوامل تفاقم مخنة الشعب الفلسطيني. ويستمر إنزال العقاب الجماعي رغم وضوح عدم جدواه.

٤١ - وأشارت المندوبة إلى أن تقرير اللجنة الخاصة سلط الضوء على خطورة الوضع في الأراضي العربية المحتلة؛ وأن ممارسات التوسع الاستيطاني، واستغلال الموارد الطبيعية،

٤٣ - وقالت المندوبة إن وفد بلدها، وهو يرحب بزيارة الأمين العام إلى المنطقة في تموز/يوليه، يدعو إلى إحراز تقدم ملموس من خلال الحلول السياسية. فأى تسوية عادلة ودائمة ومنصفة للتراع في الشرق الأوسط لا بد وأن تقوم على أساس دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وأي حل طويل الأجل سيتطلب أيضا انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك لبنان ومرتفعات الجولان السورية. وفي الختام، أثنت المتكلمة على الأونروا لعملها الممتاز لصالح اللاجئين الفلسطينيين وشددت على ضرورة احترام التعهدات بتقديم المساعدة إلى الوكالة في ضوء احتياجاتها المالية الملحة.

٤٥ - وقال المندوب إن للمدنيين الفلسطينيين الحق في الحماية وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويتعين على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضمن لهم ممارسة ذلك الحق. ورفض إسرائيل تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي. ومضى المندوب قائلا إن محاولة إسرائيل فرض سياساتها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة كأمر واقع تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية. وتظل تلك الانتهاكات الإسرائيلية تشكل أكبر عقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لكي تنهي احتلالها لجميع الأراضي العربية ومساعدة الشعب الفلسطيني على إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وممارسة سيطرته الكاملة على موارده الطبيعية في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٤٦ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن بيان وفد بلدها الذي أدلى به في الجلسة السابقة قد عبر، دون تشويه أو عبارات بلاغية، عن وقائع المعاناة التي يعيشها يوميا الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي لما يقارب نصف قرن من الزمان. ومضت المندوبة قائلة إن الممثلين الإسرائيليين يرفضون دائما تناول ذلك الاحتلال في سياق القانون الدولي الذي تنظر اللجنة في إطاره في تقارير اللجنة الخاصة والأمين العام. وقالت إن وفدها يشجب عدم تعاون إسرائيل واتهاماتها المشينة الموجهة إلى اللجنة الخاصة التي تتضمن تقاريرها معلومات جمعتها

٤٤ - السيد بوعسيلة (الجزائر): قال إن عدم قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حل عادل لقضية فلسطين، أي حل يعترف تماما بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على أراضيها التي احتلت في عام ١٩٦٧ وينص على إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، أمر يدل على فشل النظام الدولي المعاصر. وعلى الرغم من اتخاذ العديد من القرارات الدولية الداعية إلى إنهاء الاحتلال، فإن سياسات الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية تستمر في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري، وتشريد المدنيين الفلسطينيين، وفرض العقاب الجماعي، والحصار الظالم على غزة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومضى المتكلم قائلا إن الواقع على الأرض يشكل سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني وغيره ممن يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومساءل من قبيل عنف المستوطنين؛ واستغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري المحتل؛ والنقل القسري لمجموعات البدو؛ والإعدامات خارج نطاق القضاء؛ ورفض سلطات الاحتلال الإسرائيلية الإفراج عن جثث الفلسطينيين

٤٨ - واستطردت المندوبة قائلة إنه، مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال، ينبغي لإسرائيل أن تتصرف فوراً لإنهاء الاحتلال غير القانوني والقاسي الذي يدمر الشعبين معاً، عوضاً عن أن تحاول مواصلة تبرير الاحتلال والتمترس خلفه. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، ألا يقبل بشعارات جوفاء وذرائع مشوهة من السلطة القائمة بالاحتلال، بل ينبغي له الإصرار على احترام القانون الدولي، الذي يشكل حجر الزاوية للسلام والأمن لفلسطين وإسرائيل، ولكل بلد آخر في العالم.

٤٩ - السيدة هورسندي (إسرائيل): قالت إن العديد من الممثلين الحاضرين لا يزالون يرفضون، بعد ٦٨ عاماً، الاعتراف بدولة إسرائيل. واستطردت المندوبة قائلة إن ذلك الأسبوع يصادف الذكرى السنوية المائة لإعلان بلفور، حيث كانت تلك واحدة من أولى المرات في العصر الحديث التي قامت فيها دولة عظمى هامة بالاعتراف رسمياً بحق الشعب اليهودي في وطنه القديم. ولقد أدرجت تلك الوثيقة في قرار عصبة الأمم لعام ١٩٢٢ القاضي بإنشاء انتداب يهدف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وتحويل الإعلان من موقف سياساتي إلى التزام قانوني دولي يقبله المجتمع الدولي ككل. وللأسف، فإن بعض الحاضرين، فضلاً عن القيادة الفلسطينية، واصلوا بصورة منهجية النيل من الحقوق الأساسية للقومية اليهودية ومشروعية دولة إسرائيل، كما يتضح من إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس أنه ينوي مقاضاة الحكومة البريطانية على إعلان بلفور. واستطردت المندوبة قائلة إن الإنكار التاريخي للحقوق المعترف بها دولياً للشعب اليهودي اتضحت أيضاً في محاولات اليونسكو لحو التراث اليهودي والمسيحي في القدس، المدينة التي شكلت مهد الديانات التوحيدية الثلاث. وفي الجلسة السابقة، ردد ممثل فلسطين ادعاءات تشير إلى محاولة لإعادة كتابة التاريخ ونشر رواية أحادية الجانب، وهو

كيانات ذات مصداقية تابعة للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن الادعاء بأن التقارير كانت أحادية الجانب أو منحازة هي ادعاءات باطلة؛ فرغم أن القانون غير منحاز، إلا أنه يقف إلى جانب العدالة ولا يمكن تحريفه لتبرير أعمال المعتدي على حساب الضحايا. وأضافت المندوبة قائلة إن مداولات اللجنة لا تهدف إلى الهجوم على إسرائيل، بل ترمي عوضاً عن ذلك إلى التصدي للحقائق والتماس سبل الانتصاف إزاء ظلم هائل.

٤٧ - وناشدت المندوبة الوفد الإسرائيلي أن يناقش بجدية المسألة الموضوعية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي والقهر. ومن المؤكد أن اتباع ذلك النهج إزاء المناقشة سيسفر عن رواية إسرائيلية مختلفة. ورغم ديناميات الإرهاب والتحريض في النزاع، فالأمر يتعلق أساساً بشعب حرّم من حريته وحقوقه بسبب احتلال قمعي وغير قانوني، شعب يكافح من أجل البقاء، لتحقيق كرامته، ويلتمس عزاء لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العدالة وممارسة حقوقه. ومضت المندوبة قائلة إن العيش في حرية، عوضاً عن العيش تحت نير الاحتلال الأجنبي، هو مطمح مشروع، شأنه شأن التطلع إلى ما تتمتع به الشعوب الأخرى من حقوق وسلام وأمن. بيد أن المحاولات الرامية إلى تبرير الاحتلال وجرائمه هي محاولات غير مشروعة ومشوهة؛ والروايات التي تسعى إلى التمييز والتي تقدم إسرائيل على أنها تمارس الإنسانية واللفظ تجاه الشعب الذي احتلته منذ ٥٠ عاماً هي روايات جارحة ومهينة. وبعد أن قامت إسرائيل بحصار وخنق قطاع غزة لقراءة ١٠ سنوات، فإن سعيها لنيل الثناء لقاء تيسير إعادة إعمار الإقليم أمر سخيف ومستفز؛ وبموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة، فإن على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التزامات واضحة ومحددة، وليس مجرد منن لها الخيار في منحها أو حجبها.

وضع يؤهله لتصوير نفسه مدافعا عن حقوق الإنسان والديمقراطية أو لكيال التهم الملفقة ضد أي بلد آخر.

٥٢ - ومضى المندوب قائلا إن مداولات المحافل الدولية قد أثبتت كيف أن النظام الإسرائيلي قاتل الأطفال قد ظل ينتهك باستمرار وتعهد كل أعراف القانون الدولي والعشرات من قرارات الأمم المتحدة، وينتهك بانتظام مبادئ حقوق الإنسان. ويوضح مختلف قرارات وتقارير الأمم المتحدة عدم احترام ذلك النظام لقيم العالم المتحضر والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي يعمل المجتمع العالمي وفقا لها. وفي ذلك الصدد، أشار المندوب إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة قد وثقت وأكدت وقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، يبلغ بعضها مبلغ جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أثناء العدوان العسكري للنظام الإسرائيلي على غزة. ومضى المتكلم قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقر بالأثر الضار للسياسات الخطيرة لذلك النظام وأن يتصرف بحزم لمنع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وفي الختام، أكد المتكلم من جديد دعم حكومته الثابت للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وسعيه إلى ممارسة حقه في تقرير المصير وممارسة حقوق الإنسان الأخرى كافة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥.

أمر ينبع كله من استمرار الرفض الفلسطيني للاعتراف بالدولة اليهودية ضمن أي حدود. وفي حين أكدت إسرائيل مرارا تمسكها بمبدأ دولتين لشعبين، ظل الفلسطينيون يصرون على ادعاءات لا أساس لها من الصحة وتنتمي إلى الماضي عوضا عن المضي صوب مستقبل أفضل للشعبين. وأعربت المتكلمة عن الأمل في أن يقبلوا قريبا بنداات حكومتها المتكررة من أجل استئناف الحوار دون شروط مسبقة والاستثمار في جهود إنهاء النزاع.

٥٠ - أما بالنسبة للمتكلمين الآخرين، فلا جمهورية إيران الإسلامية، وهي الداعم الأول للإرهاب في الشرق الأوسط والحكومة التي دعت علنا إلى تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا لبنان، البلد الذي يسيطر عليه تنظيم يعمل بالوكالة عن إيران ومصنف كتنظيم إرهابي هو حزب الله، يملك الموقف الأخلاقي لتقديم الوعظ للآخرين. علاوة على ذلك، عوضا عن الجرأة على مهاجمة إسرائيل باستخدام لغة حقوق الإنسان، ينبغي لحكومة فترويل، التي حظرت حرية التجمع والتعبير والحق في المحاكمة العادلة والتي تحول دون تلقي شعبها الذي يعاني للمعونة الدولية، أن تتبع المشورة التي أسداها لها ممثلها وهيئة بيئة تفضي إلى تعبير المرء بحرية عن آرائه والإبلاغ عن حقوق الإنسان في بلده.

٥١ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي صرحت بها ممثلة النظام الإسرائيلي ضد حكومة بلده ليست سوى محاولة عقيمة لصرف انتباه اللجنة عن العدوان الإجرامي لذلك النظام ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والشعوب الأخرى في المنطقة. وأضاف المتكلم قائلا أنه، كما يعلم جميع أعضاء اللجنة جيدا، فإن نظاما يرتكب الفظائع وهو المصدر الرئيسي للإرهاب في الشرق الأوسط وما يتجاوزوه ليس في